الباب التاسع

إمام أهل الرأي

"علمنا هذا رأي فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه"

أبو حنيفة

كان أبو حنيفة قياسا "يقيس المسألة على أخرى ليردها إلى أصل من أصول الكتاب والسنة واتفاق الأئمة فيجتهد ويدور حول الاتباع" كما قال.

أو كما قال في وصيته لنوح بن مريم عندما ولي نوح القضاء بمرو:

"إن أبواب القضاء لا يدركها إلا العالم النحرير.. فإذا أشكل عليك شئ من ذلك فارحل إلى الكتاب والسنة والإجماع، فإن وجدت ذلك ظاهرا فاعم لبه، فإن لم تجده ظاهرا فرده إلى النظائر واستشهد عليه الأصول، ثم اعمل بما كان إلى الأصول أقرب وبها أشبه".

كان القياس هو النبع الذي سالمنه فقه أبي حنيفة فبلغ هذا الشأن البعيد من التفصيل والشمول والانتشار، وأضحى في متناول الكافة حلول كل ما يعرض لهممن شئون المعاش والعبادات.

ولم يكن من ذلك بد،فالناس في بحر الحضارة الجديدة أحوج ما يكونون إلى معالم تعين حدوده وأدوات تتيح لراكبيه أن يسبحوا فيه. ولا غنى في تلك القلة النادرة من الآيات أو الروايات،لأن النصوص متناهية والوقائع غير متناهية، والذي له نهاية لا يضبط شيئا بلا نهاية.

فإما أن يترك الناس مع أهوائهم في المتاهات، وإما أن يقفوا تلقاءها، جامدين،فلا يكون بد من التوقف المؤدي إلى تعطيل التكاليف أو إلى ما لا يطاق، وإما أن يؤذن الناس بالاجتهاد، لأن الوقائع لا تختص بزمان دون زان.

وفي بلد متحضر كالعراق، حيث تجمعت قوى الإسلام لتنطلق في مضمار الحضارة، كانت تقع أمور ذات بال تدفع الفقيه إلى الابتكار، فلا معدى عن الاجتهاد بالنسبة للعالم والقاضي والكافة باستنباط القواعد العامة من الشريعة لتقاس عليها المسائل التي تحدث للناس.

والقياس في كتاب الله كثير، من ذلك قوله تعالى: (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم)، وأول أبواب الاستنباط وأعلاها هو القياس.

وفي السنة اجتهادات وقياسات كثيرة: قصد إلى الرسول رجل ينكر ولدا له رآه جاء أسود فقال عليه الصلاة والسلام: "هل لك إبل؟" قال:" نعم. قال: "ماألوانها؟" قال: حمر. قال: "هل فيها من أورق؟" قال: نعم. قال: "فمن أين؟" قال الرجل: لعله نزعة عرق. قال: "وهذا لعله نزعة عرق".

قال ذلك عليه الصلاة والسلام من أربعة عشر قرنا ويقوله العلم الآن.

واجتهد النبي اجتهادات صححها القرآن. وفي بعض ذلك قوله سبحانه: (يا أيها النبي لم تحرم ما أ؛ل الله لك تبتغي مرضات أزواجك)، ولما أذن للمنافقين في التخلف عن غزوة تبوك نزل قوله تعالى: (عفا الله عنك لم أذنت لهم).

بل إن من اجتهاداته عليه الصلاة والسلام ما صححه الصحابة أنفسهم، كيوم نزوله في بدر دون الماء فقيل له بوحي أم برأي؟

أما اجتهادات الصحابة، فكانت كالعلامات التي تشير إلى ما تحت الثرى من كنوز. أمر النبي صحبه يوم الأحزاب بأن يصلوا العصر في بني قريظة، فاجتهد بعضهم فصلاها في الطريق، قائلين إن النبي أراد السرعة، وأبى آخرون إلا أن يصلوها في بني قريظة هنالك ليلا – وهؤلاء هم سلف أهل الظاهر – الذين يتمسكون بظاهر النصوص. أما الأولون فهم الآباء الفكريون لأصحاب القياس والاجتهاد.

ولما كان علي بن أبي طالب باليمن اختصم إليه ثلاثة نفر في غلام وقعوا على أمة في طهر واحد فقال لاثنين منهم: طيبا بالولد لهذا. قالا: لا. قال لاثنين فيهما الثالث: طيبا بالولد لهذا قالا: لا. قال: أنتم شركاء متشاكسون. إني مقرع بينكم. فقرع بينهم وجعل الولد للقارع، وجعل عليه للرجلين ثلثي الدية.

فبلغ ذلك الحكم النبي فضحك حتى بدت نواجذه من قضاء علي.

واجتهد صحابيان خرج في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر فصوبهما النبي وقال للذي لم يعد أصبت السنة وأجزأتك صلاتك، وقال للآخر: لك الأجر مرتين.

ولما قتل خالد بن الوليد قوما قالوا: صبأنا. قال النبي: "اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد" ووداهم من مال المسلمين لا من مال خالد وعذره لاجتهاده.

لكن الصحابة لم يكونوا كليهم عليا ولا عمر وأمثالهما فكانوا يتحرجون دون القياس أو الاجتهاد، وكان التابعون كمثلهم بل أشد حرجا... كان سعيد بن المسيب واسع الفتيا حتى ليسمى سعيد بن المسيب الجرئ، فكان الرجل يدخل فيسأل عن الشئ فيدفعه الناس من مجلس إلى مجلس حتى يدفع إلى مجلس سعيد بن المسيب كراهية للفتيا.

ولقد أثر عن حذيفة أنه قال: "إنما يفتي الناس أحدث ثلاثة: رجل يعلم ناسخ القرآن ومنسوخه وأمير لا يجد بدا أو أحمق متكلف"، فقال ابن سيرين: فأنا لست أحد هذين فأرجو ألا أكون أحمق متكلفا.

حتى إذا جاء أبو حنيفة وضع يده على تلك الأداة بشتى أسمائها (القياس. أو الاستنتاج. أو الاجتهاد. أو الرأي) وقلبها في كفه كعصا موسى، فجاءت بالأعاجيب.

ومضى الأئمة على غراره وجرى المجتهدون في غباره، اللهم إلا اشياع داود الأصفهاني (الظاهري)الذين يقولون بأن العمدة على ظاهر النص،وإن في عمومات النصوص كفاية للأمة، وقد درس مذهبهم.

وإذا بتلك الثروة الضخمة من التشريع الإسلامي تربو وتنمو حتى ترفع الفقه الإسلامي إلى مستواه الرفيع العالي بين مستويات الشرائع المقارنة تطلع إليه في قممه الشوامخ. ذلك الفضل من الله أتاه أبا حنيفة. وهو الذي جعل الشافعي يهتف بذكراه قائلا: "من أراد أن يعرف الفقه فليلزم أبا حنيفة وأصحابه فإن الناس كلهم عيال عليه في الفقه".

وانتقلت هذه العصا السحرية إلى اللغة والنحو كما يذيع الخبر، ويشيع النور، وتنتقل الصحة – والصحة تعدي كما يعدي المرض – فإذا بالقياس في البصرة والكوفة يهب اللغة العربية طرازات كأنها الاختراعات.. فلو كنت من أهل البوادي في ذلك الزمان ممن يعولون في اللغة على السماع وحده كهؤلاء الذين كانوا يعولون في الفقه على النصوص وحدها، ثم جئت إلى مصر أو إلى الشام بله العراق – بعد أن أعمل علماء الكوفة والبصرة في اللغة آلة القياس ٠ لظننت أن العربية التي تسمعها ليست هي العربية التي تعهدها.

كان أبو حنيفة منطقيا،والمنطق جوهره القياس، فليس كالشرع مضمار لفارس هذه كفاياته.

وإذا كانت الشريعة معقولة المعنى، فلماذا لا يتعرف المجتهد، باستقراء الأحكام الشرعية، وجوه المصلحة في النصوص ليستخرج منها القواعد العامة التي يقوم الشرع عليها، ويلحق مالا نص فيه بما فيه نص لاتحاد علة الحكم في الأمرين؟ ومادامت الشريعة منوطة بمصالح العباد فلا بد من أن تتفق أوصاف أحكامها مع أسبابها من دفع ضرر أو جلب نفع.

فالقياس الصحيح دائر مع أوامر الشريعة ونواهيها وجودا وعدما، كما أن المعقول دائر مع أخبارها وجودا وعدما، فلم يخبر الله ولا رسوله بما يناقض صريح العقل ولم يشرع ما يناقض العدل. وعلى ذلك ففي كل ما يمكن أن يحدث من الأحداث حكم للإسلام سواء بنص أو باجتهاد حيث لا نص.

وإذن فليعمل المفكرون فكرهم في تعرف العلل وإضافة الأحكام إليها وضبط النتائج، وتفريع الفروع، في فهم وإحاطة لخلق الأحكام وابتكار الآراء، وفي ذلك تتفاوت الملكات، وتتميز الكفايات من الكفايات، كتميز الزجاج من البلور وتميز البلور من الماس، ذلك يخترقه الشعاع بلا حائل وذلك يعكس الأضواء بعض الانعكاس، أما الماس فهو الماس، يعكس الشعاع ألف شعاع ويسكب فيها فيوضا من النور والبهجة والائتلاق.

لقد طالما نزل أبو حنيفة إلى معارك المتكلمين في صدر شبابه فخلف هذا النزال أثره في ملكة الجدال، وربط حاضره بماضيه في حياة عملية ذات ألوان وأحداث.

والجدال هو العدة الأولى للعقل الفقهي سواء في الفقه أو القضاء أو الدفاع لأنها جميعا تقوم على التعليل أو التسبيب أو الموازنة أي على القياس.

لم يك أبو حنيفة إلا غلاما طري الإهاب عندما صحب الشعبي في سفينة فسمع الشعبي يقول: "لا نذر في معصية ولا كفارة فيه"، فاستوى الفتى الرشيق الفهم، مناضلا راشق السهم، يقول: "بل فيه الكفارة لأن الله سبحانه وتعالى جعل في الظهار الكفارة بعد أن جعله معصية فقال: (وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا) وقد أوجب فيه الكفارة..) فلم يحر زعيم المحدثين جوابا سوى أن قال: أقياس أنت؟

والظهار لغة هو أن يظاهر الرجل من امرأته إذا قال لها، أنت علي كظهر أمي، وشرعا هو تشبيه المسلم زوجته أو جزءا منها بمحرم عليه، مؤبدا.

ولو امتد الأجل بالشعبي أعواما لجاءته الأيام بالجواب عن أبي حنيفة.

إنه لفي المسجد ذات يوم والأبيض بن الأعز يقايسه في مسألة يديرونها بينهم، إذ صاح من ناحية المسجد فتى أزله الخلق الشكس فقال:ما هذه المقايسات؟دعوها فأول من قاس إبليس، فلم يغضب أبو حنيفة لأن الغضب خلة لسليب الحجة، بل أقبل على الفتى يكبته بآي الكتاب، فذلك أدنى ألا يرتاب. قال:يا هذا وضعت الكلام في غير موضعه، إبليس رد على الله سبحانه وتعالى أمره فقال سبحانه وتعالى: (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن

ففسق عن أمر ربه)، وقال تبارك وتعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين). وهذا القياس الذي نحن فيه نطلب فيه اتباع أمر الله تعالى لأنا نرده إلى أصله، أمر الله تعالى في كتابه، أو إلى سنة رسول الله ﷺ، أو إلى قول الأئمة من أصحابه والتابعين، فاتبعنا أيضا في ردنا كتاب الله وسنة رسوله والإجماع.فنحن ندور حول الاتباع فنعمل بأمر الله تعالى، وإبليس حيث قاس خالف أمر الله تعالى ورده فكيف يستويان؟

أتت الفتى هذه الحجج بغتة فبهتته، وكأنما أحاطت به خطيئاته، فرأى العذاب وتقطعت به الأسباب وراح يقول: غلطت يا أبا حنيفة وتبت،نور الله قلبك كما نورت قلبي..

كان من رأيه أن قراءة المصلين خلف الإمام في الصلاة تكفي عنها قراءة الإمام، فقصد إليه رهط من أهل المدينة يحاجونه، قال: "لا يمكنني مناظرة الجميع فولوا أعلمكم، فاختاروا لجداله أعلمهم، قال: وهل إذا ناظرته أكون قد ناظرتكم؟ قالوا: بلى. قال: إن ناظرته لزمتكم الحجة لأنكم اخترتموه فجعلتم كلامه كلامكم. وهكذا نحن اخترنا الإمام فقراءته قراءتنا وهو ينوب عنا. فأقروا بالإلزام.

كان يبحث عن علل النصوص فيجري الحكم الشرعي على مقتضاها لا على ظاهر الألفاظ، فإذا سمع حديث النبي عن الزكاة أن في كل أربعين شاة شاة، رأى أن مراد الحديث أن يتصدق صاحب الأربعين بشاة من الأربعين أو بما يعادل ثمن شاة. وإذا طبق حديث صدقة الفطر صاع من تمر أو شعير. قال: إنما يراد به أن يتصدق المرء بصاع أو ثمن صاع أو بدقيق الصاع.

وإذا فسر رواية أبي هريرة لحديث الرسول عن رد الشاة المصراة بعد احتلابها ورد ورد صاع من تمر "وهي الشاة التي يربط ضرعها قبل البيع حتى يظن المشتري بها غزارة اللبن" فالمقصود عنده هو الصاع أو ثمن الصاع.

ذلك بأن أبا حنيفة يرى أن ضمان التلف في الشريعة هو أن يرد المثل إن كان التالف من ذوات الأمثال أو القيمة إن كان من ذوات القيمة.

أما المدرسة الأخرى فترى أنه لا يجزئ عن شئ من ذلك ثمنه أو مثله.

* * *

قالوا إنه يترك النصوص والأحاديث لأقيسته! والحق غير ذلك. فأبو حنيفة هو القائل: "وكل شئ تكلم به عليه السلام فعلى الرأس والعين قد آمنا به وشهدنا بأنه كذلك، ونشهد بأنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر بشئ يخالف أمر الله، ولم يقل غير ما قاله الله تعالى وما كان من المتكلفين. قال تعالى: (من يطع الرسول فقد أطاع الله)... وإن كتب أبي حنيفة لملأى يترك القياس إلى الحديث.

قال زفر: لا تلتفتوا إلى كلام المخالفين فإن أبا حنيفة وأصحابنا لم يقولوا في مسألة إلا من الكتاب والسنة والأقاويل الصحيحة، ثم قاسوا بعد عليها.

والشافعي نفسه يقول: "أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد وما يخال من مخالفتهم للسنة فعذرهم أنه لم يصلهم الحديث أو وصلهم ولم يثقوا به...".

إنما كان الأمر عند أبي حنيفة وصحبه أمر ثبوت للسنة أو عدم ثبوت. قال ابن خلدون: "واعلم أيضا أن المجتهدين من الأئمة تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة. وقد تقول بعض المبغضين المتعسفين إلى أن منهم من كان قليل البضاعة في الحديث،فلهذا قلت روايته: ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة.. وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعترضه فيها..".

وقديما قدم علي بن أبي طالب القياس على خبر الواحد.

قال أبو يوسف: "ما خالفت أبا حنيفة في شئ فتدبرته إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة وكنت ربما ملت إلى الحديث وكان هو أبصر بالحديث مني...".

وفي سبيل الاستيثاق من الروايات اعتزت مدرسة الكوفة وأستاذها بسلسلة الكوفة ورواتها.

اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي بدار الحناطين بمكة، فسأله الأوزاعي عن سبب عدم رفع أيديهم عند الركوع في الصلاة وعند الرفع منه، فأجابه:لأنه لم يصح عن النبي شئ فيه. قال الأوزاعي: كيف وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع. قال أبو حنيفة: حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة

والأسود عن ابن مسعود أن رسول الله كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود إلى شئ من ذلك.

قال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول حدثني حماد عن إبراهيم.

فأجاب أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري.

وكان إبراهيم أفقه من سالم.

وإن كان لابن عمر صحبة أو له فضل صحبة، فالأسود له فضل كثير، وعبد الله هو عبد الله.

أما عن سلسلة الأوزاعي: فالزهري هو ابن شهاب وأما سالم فهو ابن عبد الله بن عمر وأبوه عبد الله بن عمر بن الخطاب وكان عبد الله كثير الاتباع للآثار ينزل منازل الرسول حيث كان يصلي، ويتعهد الشجرة التي جلس تحتها الرسول حتى لا تتيبس، لكنه كما قال الشعبي وهو أحد خصوم الرأي. كان جيد الحديث ولم يكن جيد الفقه.

أما سلسلة أبي حنيفة فهي سلسلة الكوفة:حماد هو أستاذه حماد، وإبراهيم هو إبراهيم النخعي، وعلقمة هو علقمة النخعي الذي قال عنه ابن مسعود إنه ما قرأ شيئا أو علمه إلا قرأه علقمة أو علمه، والأسود هو الأسود بن يزيد بن أخي علقمة وتلميذ معاذ وابن مسعود. وأما عبد الله فهو عبد الله بن مسعود العظيم.

ولقد كان الأوزاعي يجادل في أبي حنيفة قبل أن يجادله أبو حنيفة.

قال عبد الله بن المبارك: "قدمت الشام على الأوزاعي فرأيته ببيروت فقال لي: يا خراساني من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة؟ فرجعت إلى بيتي فأقبلت على كتب أبي حنيفة فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل وبقيت في ذلك ثلاثة أيام فجئت يوم الثالثة، وهو مؤذن مسجدهم وإمامهم، والكتاب في يدي فقال: أي شئ هذا الكتاب؟ فناولته فنظر في مسألة منها... فما زال قائما بعد ما أذن حتى قرأ قدرا من الكتاب ثم وضع الكتاب في كمه ثم قام وصلى ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها، ثم قال لي: يا خراساني من النعمان بن ثابت هذا؟ قلت: شيخ لقيته بالعراق. فقال: هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه. قلت: هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه..".

فلما اجتمعا بمكة جاراه في تلك المسائل فكشفها له أبو حنيفة بأكثر مما كتبها عنه ابن المبارك. ولما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك: "غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط ظاهر. الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه".

وكما كشف الأمور للإمام "الأوزاعي" كان يكشفها للإمام "الثوري". جاءه رجل يقيمه الهم ويقعده قال: حلفت بالطلاق لا أكلم امرأتي قبل أن تكلمني. قالت: والعتاق لازم لا أكلمك قبل أن تكلمني – فكيف أصنع؟ قال: اذهب فكلمها ولا حنثك عليكما، فذهب الرجل إلى "سفيان الثوري" فهرول سفيان إلى أبي حنيفة يقول: "أتبيح الفروج" قال أبو حنيفة: "هو كذا: إنها لما قالت له وعلى العتاق الخ.. شافهته بالكلام فانحلت يمينه، فإذا كلمها لم يقع الطلاق".

قال الثوري: إنك لتكشف ما كنا عنه غافلين.

حقا: كم كان صحيحا قول الشافعي: "قول أبي حنيفة أعظم من أن يدفع بالهوينا". وقول عبد الله بن المبارك: "رأيت الأكابر في مجلس أبي حنيفة صغارا وما رأيت أحدا حاور أبا حنيفة إلا رحمته".

بل قوله: هاتوا لي مثله وإلا فدعونا ولا تعذبونا.

* * *

ويتصل بمذهب أبي حنيفة في القياس مذهبه في الاستحسان وهو الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي. يلجأ إليه إذا كانت نتائج القياس لا تستاغ بأن كان طرد القياس يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه فيعدل عنه في بعض المواضع، ويفتي المجتهد بما يحسن وقعه في النفس في تلك الحالة بذاتها، فيفرد للوصف الذي تحس به نفسه حكما غير ما ينتجه القياس.

قال عليه الصلاة والسلام: "استفت قلبك وإن أفتاك المفتون...".

ولقد نعوا على أبي حنيفة تركه القياس إلى الاستحسان، قولا بأنه خروج منه عن قاعدته الكبرى وهي القياس،لكن الذين آخذوه على الاستحسان طالما كانوا يستحسنون.

رووا عن مالك أنه قال: "تسعة أعشار العلم الاستحسان".

إن القياس أداتة تحركها عين باصرة ويد كلها إحساس، والمفكر الذي كانه أبو حنيفة ليس هو الذي تستعبده أدواته، ومن يصنع شيئا لا يسجد له، والرجل الذي يطبعه الحسن في ذاته، وفي كل أسباب حياته، لم يكن ليتجنبه في مقولاته.

قال محمد بن الحسن: كان أبو حنيفة يناظر أصحابه في المقاييس فينصفون منه ويعارضونه حتى إذا قال استحسن لم يلحقه واحد منهم لكثرة ما يورد في الاستحسان فيدعونه جميعا ويسلمون له. بل قال ابن شبرمة: إن كان يجوز لأحد أن يتكلم في دين الله برأيه فأبو حنيفة إذا قال استحسنت.

حضر مع العلماء وليمة رجل زوج ابنتيه من أخوين فخرج الولي وهو يقول: أصبنا مصيبة عظيمة، غلطنا فزفت إلى كل واحد غير امرأته وأصابها. قال سفيان: لا بأس بذلك كما حكم به علي كرم الله وجهه.. فقال: أرى أن على كل المهر بما أصاب من المرأة وترجع كل إلى زوجها. فاستحسن الناس منه ذلك وأبو حنيفة ساكت، فقال له مسعر:قل فيها. قال سفيان: وما عسى أن يقول خلاف هذا... قال أبو حنيفة: علي بالغلامين. فأحضرا، فقال لكل واحد منهما: أتحب أن تكون عندك التي زفت إليك؟ قال: نعم، قال: فما اسم امرأتك التي عند أخيك؟ قال: هي فلانة، قال قل هي طالق مني. ثم زوج كلا المرأة التي مسها، وأمرهم بتجديد عرس آخر. فعجب الناس من فتياه بذلك حتى قام مسعر فقبله وقال: تلومونني على حبه.. وسفيان ساكت لا يقول شيئا.

وكلا الحكمين حق: فحكم على حكم الوطء بشبهة وهو يجب فيه المهر ولا يرفع النكاح.

وحكم أبي حنيفة حكم يدء ما يترتب من القسوة بعد إذ أفضت كل امرأة إلى رجل بما أفضت من محاسنها مما تعلق به الأنفس. ولو صارت تحت غيره فكان حكم أبي حنيفة إلهاما موافقا، لأن لصاحب عدة الوطء بشبهة أن يعقد بالموطوءة فيها، وفي ذلك من المصلحة ما أسكت سفيان وجعل مسعرا يقبله.

* * *

قال أبو حنيفة يوما لتلميذه داود الطائي عن العلم: أما الآلة فقد أحكمناها. قال داود: وهل بقى شئ؟ قال الإمام: العمل.

فلننقل عنه هذا التصوير للعلم إلى الآلة التي صيرت علمه مذهبا في العالمين وهي أداة الاجتهاد أو أداة القياس.

وضع أبو حنيفة يده على تينك الآلتين فاختلطتا في يده وصارتا كالمولد العظيم للقوى،وجرى اسمهما في التاريخ على أنهما (الرأي).. أو كما قال الشافعي أصبحا اسمين لمعنى واحد. ذلك بأن الاجتهاد لا يكون إلا بدلائل والدلائل هي القياس، وإذا بهذه الحركة الفكرية الكبيرة تدب في كل الآلات والمحركات، وإذا بحلقات الفقه تضحى كمعامل الإنتاج الكبير، حتى تكاد الآذان تسمع وقع العجلات ودق الآلات وجلبة العمال خلال هذه القرون الاثنى عشر، وإذا بهذا الروح الخالق يهيب الحياة للإنتاج الهائل الذي خلفه لنا القرنان الثاني والثالث وما زال يهيب الفقه حياته كلها إلى الآن.

حقا إن هاتين الآلتين لم تكونا من مخترعاته لأن النبي والصحابة قد اجتهدوا وقاسوا، لكن الرسول إذ يشرع هو صاحب الشريعة، واجتهادات ابن الخطاب عمريات ليس يقدر عليها سوى الفاروق، كذلك كانت اجتهادات أبي بكر وعلي وما عداها من اجتهادات الصحابة والخلفاء، لم تك إلا ومضات خاطفة لمعت في المناسبات، أما الفتى الخزاز كما يسميه ابن أبي ليلى، فلم يكن أميرا للمؤمنين ولا واليا ولا قاضيا، لكنه جعل هذه الومضات العابرة شمسا تغمر الأكوان كلها بالنور، واتخذ منها تمثالا شامخا يربط كل ما في الوجود إلى قاعدته بخيوط من الشعاع الذهبي المسمى بالفكر، فيتحكم فيما حدث وفيما سيحدث، وفيما قد لا يحدث من الأمور.

وأية جسارة كانت هذه الجسارة.

لقد كان أبو بكر يقول: "أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا قلت في القرآن ما لا أعلم" وهو مقال ينم عن خطورة التعرض لتطبيق أحكام الكتاب، وتفسير آياته.

سئل أبي بن كعب وهو من فقهاء الصحابة المقدمين عن شئ فقال: أكان هذا؟ قال السائل: لا. قال: فاجتمعنا حتى يكون فإذا كان "اجتهدنا" لك رأيا.

وروى عن زميله زيد بن ثابت أنه كان إذا استفتى في مسألة سأل عنها، فإن قيل له وقعت أفتى فيها. وإن قيل له لم تقع قال دعها حتى تكون.

وكان عبد الله بن عمر لا يكثر من الفتوى تورعا منه، برغم أنه تصدى لإفتاء الناس ستين عاما، وأن أهل الشام مالوا إلى توليته الخلافة فزهد فيها.

وكان التابعون يرفضون الجواب عما لم يقع كأن في الافتراض نجامة أو رجما بالغيب أو تحديا للمستقبل، مخافة أن يحللوا حراما أو يحرموا حلالا دون إلمام تام بالظروف.

سئل سالم بن عبد الله بن عمر عن مسألة فقال: لم أسمع في هذا شيئا. قال السائل: فأخبرني أصلحك الله برأيك. قال: لا. ثم أعاد عليه فقال: أرضى برأيك.، فقال سالم: إني لعلي إن أخبرتك برأي ثم تذهب فأرى بعد ذلك رأيا فلا أجدك.

قال ابن سيرين: أول من قاس إبليس. وما عبدوا الشمس والقمر إلا بالمقاييس. وروى الليث بن سعد أنه جاء ابن شهاب الزهري بشئ من الرأي فقبض وجهه كالكاره، ثم جاءه بأحاديث من السنن فتهلل وجهه وقال: إذا جئني فأتني بهذا.

وكان الشعبي يقول: "ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت: القرآن والروح والرأي".

ويقول: احفظ عني ثلاثا لها بيان: إذا سئلت عن مسألة فأجبت فيها فلا تتبع مسألتك أرأيت (أي لا تفترض) فإن الله تعالى قال في كتابه: (أرأيت من اتخذ إلهه هواه...) وإذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئا بشئ فربما حرمت حالا أو حللت حراما، وإذا سئلت عما لا تعلم فقل لا أعلم. وأنا شريكك.

كان ذلك قبل أن يظهر علم أبي حنيفة، وكان كذلك من بعد ظهوره: روى أسد بن الفرات بعد إذ قدم إلى المدينة على مالك "وكان ابن القاسم وغيره من أصحابه يجعلونني أسأله فإذا

أجاب يقولون قل له: فإذا كان كذا؟ فضاق على يوما فقال لي: "هذه سليسلة بنت سليسلة، إن أردت هذا فعليك بالعراق".

وفي كلمة مختصرة كان أهل الأثر لا يأخذون بالرأي إلا اضطرارا، مكرهين عليه إكراهها، ولا يستخرجون أحكاما لمسائل لم تقع بل لا يفتون إلا فيما يقع.

لكن أبا حنيفة إذ يقدم للناس أداة الرأي أو القياس فيما وقع وفيما لم يقع، لا يفرق مما قدمت يداه. بل يفرضها على الفقهاء فرضا، ويهيب بالعلماء أن ينهجوا طرائقه وأن يفيدوا منها، ثم يقف إلى جانبها جبارا يملأ العين والسمع ويزحم حواس الناس أجمعين، عقودا ثلاثة أو أربعة من القرن الثاني للهجرة. معلنا للملأ أنها أداته التي يخلق بها ما لا يعلمون، وأن العقل والنقل. أو الفكر والنص، هما الأساس الذي تبنى عليه أصول الفقه الإسلامي وفروعه، حتى إذا سجلوا عليه وزر هذه الأداة باهى بما سجلوا عليه وكافح في سبيله.

ذلك الرجل إذا لم يك مخترع هذه الأداة فإنه كاشفها الذي جمع القطر فصيره من فيض عقله بحارا. والكشوف العلمية لم تخترع المكتشفات اختراعا، وإنما بصرت بها بين المجاهيل. والرسالات الفكرية كالكشوف تهدي إلى الحق الكائن بعد أن يسبقها التمهيد والإعداد والارتياد.

لم تكن الكهرباء ابتداعا، ولا الراديوم، ولا البسترة (التعقيم على طريق باستور) ولا أمثالها، وإنما هي كشوف هدت إليها الصدفة حينا والكدح والضنى أحيانا... وكذلك كان كشف المولد الذي قدمته مدرسة الكوفة إلى العالم الفقهي، أثرا لجهد ناصب دام أربعين عاما في عهد أبي حنيفة، بعد أن ظل قرنا كاملا من الزمان جنينا يضطرب في بطون التاريخ الإسلامي، حتى قدمته يد أبي حنيفة إلى الوجود.

ترى ماذا كان مصير الشريعة الإسلامية إذ هي وقفت في حدود ظاهر النصوص أو اكتفت بمدلولاتها المباشرة. سواء في المائتي آية أو العدد القليل المسلم به من الأحاديث أو غير المسلم به منها، أو بذلك الاجتهاد الفردي أو القياس العرضي! ترى ماذا كان مصير هذه الحضارة الإسلامية إذا لم تستند إلى قواعد مستنبطة من المنقول والمعقول من أصول الحنيفية السمحة التي يهدف إلى نشرها هذا الدين؟؟ ماذا كانت صانعة هذه الآلاف من الملايين وهذه الهزات الفكرية وهذه الحياة الدائمة المتجددة، وهذا العالم المتباين المتغاير، وهذه القرون التي يحمل كل منها طوابعه، وهذه البقاع والأجناس والحضارات، من آسيوية إلى أندلسية ومغربية وهندية وصينية وأوروبية ومصرية وغيرها! ومن حضارة القرون الأولى إلى حضارة القرون الوسطى إلى حضارة الآلات!

إنما يرجع الفضل في سداد الشريعة الإسلامية لمطالب الحضارة الإسلامية إلى هذا المولد، الدائم التوليد، مثله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة يتضاعف نباتها دواليك حتى يكسف القمران، أو كالمتواليات الهندسية التي تجعل العد البسيط (١٠ مثلا) مائة مليون في ثلاث عمليات فحسب، أو كالجواهر الأصلية التي تخرج منها كل المركبات وتستجيب لجميع الحاجات.

لكأنما كان أبو حنيفة يعني نفسه حيث يقول: "من يطلب الفقه ولا يتفقه مثل الصيدلاني يجمع الأدوية ولا يدري لأي داء هي، كذلك طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجئ الفقيه".

والذي يقوله عن طالب الحديث هو القول الصحيح فيمن لا يتصرفون في النصوص، فأولاء يلتزمون النصوص كأولئك يختزنون الدواء، لا ينفعون به ولا ينتفعون. عجزوا عن أن يجعلوا من العقارات الناجعة، مركبات نافعة، تتلاءم في كمياتها وعناصرها مع أشخاص المرضى وأصناف الداء. أما الطبيب الحق فيأخذ من كل عقار ما يشفي الداء كما يشاء خالصا أو ممزوجا أو متفاعلا.

بهذا المولد الدائم، وبالفكر النافذ، لم يتردد أبو حنيفة عن أن يقول "أرى" و"رأيت" ويحكم على المستقبل ويرفع سماء الفقه على عمد الحرية، فلم يبق في الأمة مشاكل بلا حلول، ولم يعد الفقه الإسلامي محجورا عليه أن يملأ كل فراغ في مستقبل الزمان، لأن العلماء كما قال أبوة حنيفة "يستعدون للبلاء ويتحرزون منه قبل نزوله ليعرفوا طريق الدخول فيه والخروج منه".

فيا للفكاهة التي زعموا عن الشافعي تعريضا بكتب أبي حنيفة وتلاميذه عندما سيق الشافعي ليحاكم في بلاط الرشيد حيث قال: ".. قدمنا على هارون... ومعي خمسون دينارا... ومحمد بن الحسن يومئذ بالرقة فأنفقت الخمسين دينارا على كتبهم، فوجدت مثلهم ومثل كتبهم، مثل رجل كان عندنا يقال له فروخ وكان يحمل الدهن في زق له، فكان إذا قيل له: عندك فرشنان! قال: نعم. فإن قيل له: عندك زئبق! قال: نعم، فإن قيل له: عندك خيزى! قال: نعم، فإذا قيل له أرني؟ وللزق رؤوس كثيرة،فيخرج له من تلك الرؤوس! وإنما هي دهن واحد! كذلك وجدت كتاب أبي حنيفة إنا يقولون كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام وإنما هم مخالفون له...".

بل هو دهن واحد حقا كما نسبوا القول إلى فتى قريش العظيم، لكنه أصول الشرع الإسلامي وقواعد الفكر السليم، وهو دهن يخرج الزئبق والخيزى والفرشنان، ويخرج من كل الأكل

ومن كل الألوان،كما أخرج هو منه كل شئ بعد قليل من الزمن، وإذا كان كتاب أبي حنيفة قد خالفوا الشافعي في فهم الكتاب والسنة فهو خلاف المجتهدين المثابين أجمعين.

سمع ابن سريج رجلا يتكلم عن أبي حنيفة فقال: يا هذا مه. فإن ثلاثة أرباع العلم مسلمة له بالإجماع والربع الرابع لا يسلمه لهم. قال:وكيف؟ قال: لأن العلم سؤال وجواب وهو أول من وضع الأسئلة،فهذا نصف العلم. ثم أجاب عنها، فقال بعض أصاب وقال بعض أخطأ. فإذا جعلنا صوابه بخطئه صار له نصف العلم الباقي، والربع الرابع ينازعهم فيه ولا يسلمه لهم.

قال رسول الله ﷺ: "حسن السؤال نصف العلم"، وعلى هذا الحديث فرع الملك عيسى الأيوبي فقال مقالة ابن سريج.

وفي الحق إن الأسئلة نصف العلم لأنها الاستعراض النظري للمشاكل التي تحتاج إلى حلول. ولقد طالما عرف عن بعض الفقهاء قوة الحكم وضعف الاستعراض، وهو ما يسمى بضعف السؤال وقوة الجواب، كما عرف عن البعض قوة السؤال وضعف الجواب: ومن أجل هذا كان للأسئلة رجال وللأجوبة رجال.

قيل عن الحسن بن زياد إنه أحسن الناس سؤالا ولم يكن جوابه على قدر سؤاله.

أما أبو يوسف فقد قيل إنه أحسن الناس سؤالا وجوابا.

ولما مدح الشافعي محمد بن الحسن أثنى عليه "لبيانه وتثبته في السؤال والجواب والاستماع".

أما الشافعي فقال فيه محمد: "إن كان أحد يخالفنا ونثبت له فالشافعي رضي الله عنه" قيل: ولم؟ قال: "لتأنيه وتثبته في السؤال والاستماع".

ولكل من الضعف في السؤال أو في الجواب أسباب لسنا بسبيل شرحها، فبحسبنا التنبيه على أن هذه المدرسة أول من استعرض مسائل الفقه استعراضها الشامل وأجاب على فروضها الإجابات الضافية، فكان لها فيما أصابت فضل السؤال وفضل الجواب، وفيما أخطأت فضل السؤال وفضل الاجتهاد. وكان لها فوق هذه الأفضال جميعا فضل السبق في التدوين والترتيب والتبويب.

أنجب الفقه الإسلامي هذا الإنجاب، وتبارت في مضماره الأجيال اللاحقة مدفوعة بما يشبه الحمى نحو قرنين من الزمان، وقف بعدهما التيار إذ أوفى على التمام، حتى إذ مات الطبري سنة ٣١٠ ذهب بموته آخر الأولين،وأصبح الناس، من بعد، وقد تهيأت أسماعهم لاستقبال ذلك الصوت الأجش البغيض: أن قد أقفل باب الاجتهاد! وانفتح باب التقليد، وسرت عدواه كالوباء بتخطي القرون والقارات، وانطبع العلم بطابع الجمود، ومسخت روحه وأصبحت قضاياه كالألغاز.

* * *

ستذكر الإنسانية هذه اليد لأبي حنيفة عليها وعلى الإسلام فتسلكه في سلك المناضلين المتلألئين في ظلمات الاضطهاد، كلما صب فوق رؤوسهم من عذاب الجحيم برزت كالعسجد الحر مزاياهم. وتميزوا من الناس ما يتميز الماس من الفحم – وهما من أصل واحد – لأن الماس يتحمل الضغط العالي ولا يفنيه الحريق وكلما صبت عليه النار ردها أنوارا، أما الفحم فهو الفحم، ظلمات بعضها فوق بعض، لا يصبر على الضغط وصلاحيته الأولى للوقود.

سيذكر المؤرخون ذلك الاضطهاد على أنه ممجد الإمام الأعظم، فلو لم ينغض إليه الحمقى رؤوسهم لدلوا على أنه لا وزن لعلمه ولا لعمله. فبقدر ما يوزن للرجل في ميزان الرجال يوزن له من حقد الخصوم ومن هوى الأشياع! ولا عجب إذا كان الرجل صاحب الرأي هو الرجل صاحب الخصوم.

والعمريات الهائلة التي خلد بها مجد الإسلام لم تمنع أن يكون للفاروق خصماء رأوا في وجهاته التشريعية واجتهاداته بعدا عما ذهبوا إليه من التمسك بظاهر الكتاب والسنة، وهو هو عمر الذي كان في يده من كنوز الإمبراطورية الإسلامية ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة. ولكنه لم يك يملك إلا قميصه ودموعه وتقواه..

ولم تمنع منه المطاعن شهادة الرسول له أنه لم ير عبقريا يفري فرية،أي يصنع صنيعه، وأن "عمر معي. والحق مع عمر حيثما كان" و"إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه".

وقف عليه أعرابي فقال: يا عمر الخير جزيت الجنة: اكس بناتي وأمهنه.

قال عمر: فإن لم أفعل ماذا يكون؟

قال الأعرابي: والله عنهن لتسألنه. إما إلى نار وإما إلى جنة.

فبكى حتى أخضبت لحيته،وقال لغلامه يا غلام أعطه قميصي هذا لذلك اليوم "يوم السؤال والحساب" لا لشعره.

ثم قال:والله ما أملك غيره.

ولم يك أبو حنيفة عاطلا من الفضل العمري وأشباهه بل هو كان قطب الزمان، زهادة وعبادة، وقوة إيمان وسداد رأي، وزعامة فكر، وهي جميعا أسباب خصومة لأنها أسباب كرامة!

وسينسى الناس ما سال في هذه الحرب من جراحات اللسان والقلم. فأبو حنيفة الإ/ام الأعظم لأهل السنة في علوم القرآن والحديث والتفسير لا يعرف اللغة العربية..! فلا يجر المجرور، وإن كانت تجره حروف الجر الغلاظ...!

قال الليث بن سعد: بلغني أن أبا حنيفة يريد الحج فخرجت إليه قاصدا، فلقيته بمكة، فسألته عن مسائل كثيرة في أبواب متفرقة وسألته عن مسائل الجنايات وعن قتل الخطأ وشبه العمد فقال لي في بعض ما أجابني، (وإن ضربه بأبو قبيس) – جبل أبي قبيس – وفي رواية أخرى بأبا قبيس، فقضينا المناسك ورجعنا، ثم بلغني بعد ذلك أنه يريد الحج فخرجت إليه قاصدا فأردت أن آخذ عليه حرفا واحدا ما قدرت عليه، فما أدر أندرت منه تلك الكلمة أو تكلم بحجة".

فيالأدب الليث ويا لحماقة الخصوم! إنها لم تندر من أبي حنيفة وإنما تكلم بحجة. فقد يكون تكلم عن أبي قبيس باعتباره علما والعلم لا يغير. وإبدال الواو في "أبو قبيس"ياء عند الجر أو ألفا عند النصب واجب يعرفه الأحداث فلا يجادل فيه إمام الأمة الأعظم، المفسر، الكاتب، المتكلم، الأستاذ، الفقيه.

تلك واحدة في اللغة، وهذه أمثالها في العقيدة.

فأبو حنيفة مرجئ إذ يقول إن العمل ليس ركنا للإيمان.

وأبو حنيفة زنديق، تاب، ثم فسق عن أمر ربه فتزندق مرة أخرى. ثم تاب. وإنه كافر تاب من الكفر مرات!

بل هذا رجل يقول: أراه كان يهوديا!

وهؤلاء آخرون يقولون: كان جهميا!

فلندع قولهم إنه كان زنديقا أو كافرا أو يهوديا.

أما أنه كان من أشياع جهم بن صفوان الذي كان يقول إن الإنسان مسير لا مخير وينفي صفات الذات الإلهية، ولا يشترط للإيمان النطق به، فحسبه تكذيبا أن جهما قصد إليه يجادله فأجاب بقوله: "الكلام معك عار والخوض فيما أنت فيه نار". ثم طفق يقرع حججه واحدة إثر واحدة حتى فصل عنه جهم وهو يقول: "لقد أوقعت في الخلد شيئا فسأرجع إليك".

وكيف يكون جهميا من كان مذهبه أن الصلاة خلف الجهمي لا تجوز؟

أما أن أبا حنيفة مرجئ، فلعلها من تهم الخوارج أو المعتزلة الذين لا يقولون بالإرجاء.فليس ثمة ريب في أن عامة المسلمين مرجئون على المعنى الذي شرحناه من قبل، لا يكفرون مرتكب المعصية كالخوارج ولا يجعلونه في منزلة بين المنزلتين كالمعتزلة، وإنما يرون له التوبة والمغفرة، ويتركون حسابه إلى الله.

قال عمر بن حماد بن أبي حنيفة: "أقمت عند مالك مدة فلما أردت الرجوع قلت لعل الحساد ذكروا جدي عندك على خلاف ما كان عليه فأذكر لك مذهبه فإن كان فيه رضاك فذاك وإلا فعظني. إن الإمام كان لا يخرج أحدا من الإيمان بذنب. قال أصاب. قلت: وكان لا يكفر قاتل النفس قال: أصاب فمن قال غير هذا فقد كذب وأخطأ. قال: بلغني أنه كان يقول: إيماني كإيمان جبريل. قلت: بلغك الباطل كان يقول إن الله تعالى بعث جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ كما بعثه إلى من قبله فأمره أن يدعو الناس إلى الإيمان. فالإيمان إيمان واحد لا إيمانان أو ثلاثة، ولا إيمان هذا وإقراره غير إيمان ذا وإقرار ذا. فتبسم كالراضي به ولم يقل شيئا. قلت: وكان ينكر الشك في الإيمان. قال: وما الشك فيه؟ قلت عندنا أقوام لا يقولون إننا مؤمنون حتى يستثنوا أو يقول أحدهم لا أدري أنا مؤمن أم لا. فأنكر وقال: من يقول هذا".

ذلك قول مالك في قول أبي حنيفة.

والناس يرون أبا حنيفة بأعينهم رجلا هو المثل العالي همة في الدين، يحيا حياة طويلة ليست في عداد الزمان إلا سجدة مخلصة لله، ولا يبقى من ماله الضخم إلا النفقة، ويسمعونه بآذانهم في المسجد، وفي كل مكان، يجاهد بقلبه وبلسانه وبيده حتى تكون كلمة الله هي العليا. وهم يقرءون ويستمعون إلى كتبه "العالم والمتعلم" و"الفقه الأكبر" وكتابه في الأرجاء إلى عالم البصرة عثمان البتي، وإلى القواعد الواردة في الوصية المعزوة إليه، وفيها جميعا الحجج الباهرة

على أهل الإلحاد والبدع. وهم يعرفون إفحامه لأهل الإلحاد ويتناقلون تمثيله للعالم بالسفينة، ولخالقه بالسفان، حيث يسائل المشككين: "... ما تقولون في رجل يقول لكم إن سفينة مشحونة بالأحمال، مملوءة بالأمتعة والأثقال قد احتوتها في لجة البحر أمواج متلاطمة ورياح مختلفة وهي من بينها تجري مستوية ليس فيها ملاح يجرها ويقودها. هل يجوز ذلك في العقل؟ فقالوا: لا، قال: فيا سبحان الله إذا لم يجز في العقل وجود سفينة تجري مستوية من غير متعهد ولا مجر فكيف يجوز قيام هذه الدنيا على اختلاف أحوالها من غير صانع وحافظ ومحدث لها..؟).

فلم يبق إلا التهمة التقليدية التي وجهت من قبل إلى السيد المسيح وهي أن أبا حنيفة يحرض على عدم التعاون مع السلطان. لكن السلطان ليس أذنا لهم فلا يلف لفهم ولا تقع الواقعة.فلم يبق في جعبة السهام إلا أخيبها.سهام القذف والكلم القوارص:

فأبو حنيفة من أبناء السبايا.. ومن الدجاجلة.. بل إنه ليروي عن شريك أنه قال:

"لأن يكون في حي من الأحياء خمار خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة" وإنه لم يولد في الإسلام من هو أشأم منه على الإسلام.. وهو كان جربا. يراه الرجل مقبلا نحوه في المسجد فيقوم قائلا لأصحابه، قوموا لا يعرنا بجربه... فيقومون.

وهو لا يثق بنفسه فيحض تلميذه أبا يوسف على الشك في مقولاته بقوله: لا ترو عني فإني والله لا أدري أمخطئ أنا أم مصيب!

ثم إنه أجرأ الرجال على الرجال. قالوا... إن رجلا جاءه من خراسان يقول: عندي مائة ألف مسألة أريد أن أسألك عنها. قال أبو حنيفة: هاتها. وتساءلوا فيما بينهم أسمعتم أجرأ من هذا؟

والجواب أن الجرئ على الحق ليس هذا المجيب وإنما ذلك السائل الوافد من خراسان لا يعرف عنه إلا أنه إمعة من الإمعات، ومع ذلك يزعم أنه يعي مائة ألف مسألة! فمن أين له المائة ألف؟ومن أين له عقل يحفظها أو لسان يبسطها!! ولماذا لا يجئ ذلك اللوذعي بمسألة أو بضع مسائل من المائة ألف ليرى الناس من آيات إعجازه الكبرى؟

لقد كان جواب أبي حنيفة له جواب أستاذ عذب الروح يسمو على الأغلوطات.

ومن قبل أبي حنيفة كان ابن سيرين إذا سئل عن مسألة فيها أغلوطة قال للسائل: أمسكها حتى تسأل عنها أخاك إبليس!

والأغلوطات – كما فسر الأوزاعي نهي النبي عن الأغلوطات – هي صعاب المسائل.

سأل عمر بن قيس مالك بن أنس عن محرم نزع نابي ثعلب فلم يرد عليه شيئا.

أما أبو حنيفة فلم يسفه السائل بالكلام كابن سيرين ولا بالامتناع عن الكلام كابن أنس. لكنه أطاش حلم السائل بأن جعل نفسه رهن أمره فسفه الرجل نفسه وأخزاه الله.

وأما عن الرد على مائة ألف من المسائل فإن قواعد أبي حنيفة وفروعها تحوي أكثر من ذلك وأمثاله لمن يشاء.

* * *

يالله أصحيح أنه لم يولد في الإسلام من هو أشأم من أبي حنيفة على الإسلام! أصحيح أن وجود أبي يوسف أو محمد أو داود الطائي أو زفر وأمثالهم في حي من الأحياء شر عليه من وجود خمار يبيع فيه بنت الحان!

أم أنه كما يقول الرسول عليه السلام: "ويل لعالم أمره من جاهله".

أم أنه المجد وارتفاع المقام يعنيه محمد بن الحسن إذ يسمع قدح الخصوم في أستاذه فيقول:

محسدون وشر الناس منزلة من كان في الناس يوما غير محسود

أو كما قال تلميذه الآخر عبد الله بن المبارك:

حسدوا أن رأوك فضلك الله بما فضلت به النجباء

أو كما قال هو ذات يوم إذ أقبل عليه رجل، فسأله: من أين أقبلت؟ قال من عند شريك – وكانت بينهما وحشة كما رأيت – فرفع رأسه وقال:

إن يحسدوني فإني غير لائمهم غيري من الناس أهل الفضل قد حسدوا

فدام لي ولهم ما بي وما بهمو ومات أكثرنا غيظا بما يجد

لقد كانت قاعدة "أن السلف لا يخالفون" في قدسيتها عندما أعمل فيها معاوله، ولم يك شاع في الوسط العلمي أن أحكام المعاملات ليست تعبدية، وعزيز على أنفس المتعنتين أن يقبلوا الاتجاه القاضي على ما ألفوه دون أن يتجمعوا ضده، أو يصبروا على الجهر والإلحاح والتحدي بأن رأى إنسان من الأناسي يعتبر مصدرا للحكم على حاضرهم وماضيهم ومستقبلهم!

أم أنه ليس الحسد، وليس الجهل، ولا التعصب هي التي جعلت على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا، وإنما هي الخصومة القديمة الضاربة بجرانها بين القديم والجديد.

لم تك هذه التهم إلا تهما تقليدية يلقاها الباحثون على صفحات التاريخ في كل زمان ومكان! شنشنة عرفها رجال الفكر من أعدائه ومن أدعيائه، تدعي أيا ما تدعي، بأسماء مختلفة أو متشاكلة، لكنها لمسمى واحد قد يسمى في المشرق بالزندقة. تحويرا لتعبير فارسي يراد به الإلحاد، ويسمى في الغرب بالهرطقة يراد به – في الواقع – أعداء الكنيسة في الاعتقاد.

لكأنما تضيق صدور سكان هذا الكوكب الواسع بأسماء النابغين وإن كانت الدنيا لا تضيق بأجسادهم! وإلا ففيم لا يطيق الناس قيام المجد إلا بعد أن يزايل صاحبه دنياهم، فيصبح معنى من المعاني وذكرا في الزمن!

كأنما ترسل النفس القوية على الأرض شعاعا تعشى من ضيائه الأبصار، فإذا صعدت إلى بارئها تنفس الصعداء هؤلاء الملتصقون بالثرى. وفتحوا أعينهم في أفق أوسع وألمع!

هنالك يبايع الأحياء موتاهم ويقيمون التماثيل لمن أخلى مكانه في الوجود.. فإذا بايعوا الأحياء بايعوهم مجبرين غير مختارين، ورضوا بهم كما يرضون بقضاء الله الذي لا يرد، وبظواهر الطبيعة التي لا تقاوم.

لا جديد تحت الشمس، ولا جديد فيما قارفه خصوم أبي حنيفة في عهده، ولا فيما صنعه خصوم الفكر من قبله ومن بعده. لقد فقد (ليكرج) من ألفي عام قبل ذلك إحدى عينيه من جراء إحدى شرائعه!

إنما الجديد في صدد أبي حنيفة أن الولاة لم يسمعوا ولم يخدعوا، على فرط ما استمعوا وما انخدعوا في حوادث الإيقاع بسواه. فلعلها بركة السنة على إمام أهل السنة الأعظم، فلم تسمل له عين ولم تقطع له ذراع، ولم تصبه محاكم التفتيش ولا مذابح العقائد، وحمى التاريخ

مدرسة الكوفة وإمامها. فلم يقع ما وقع في أثينا وروما وبيزنطة ومدريد وباريس وبغداد وغيرها في الشرق والغرب، فيعهد الحضارة الأولى أو في القرون الوسطى أو الحديثة.

هنالك ترى في العصور الأولى سقراط يحكم عليه بالإعدام خمسمائة قاض من الجماهير، لأنه يفسد عقائد الأثينيين! وأرسطو يهرب خوفا من تهديد مواطنيه ويموت في مهربه!!

وترى في مطلع العصر الحديث، بين مصدق ومكذب، (كلفن) زعيم الإصلاح الديني بعد مارتن لوثر، فارس الحلبة لاتهام برونو بحجة الهرطقة!

وهناك حوكمت "القديسة" جان دارك وسرفانتس وكثيرون جد كثيرين من رواد العقل البشري!

وهنا تجد المعتصم – بطل عمورية – وأخا المأمون – يجلد ابن حنبل بالسياط والجالد والمجلود صائمان...! وابن عبد القدوس، والبويطي، وأحمد بن نصر، ومحمد بن نوح، وابن تيمية وأمثالهم.

هنا وهنالك لقى الفكر الإنساني من العذاب ما تندى له الجباه.

لقد صعد هذا الفكر الإنساني درجات المشنقة، وهوت عليه المقصلة، وشرد، وجرد، وحرم الألقاب، وذاق عذاب الحريق، لكنه كان يبعث شعاعه على عمد المقصلة ويملأ الأرجاء بالإشراق.

وكانت غيابة السجن له أولى درجات الخلود.